# عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

## القوات الخاصة البريطانية تشارك في عملية لضرب حركة الشباب الصومالية

لندن ـ يو.بي.أي: ذكرت كشفت صحيفة ديلي ستار صندي امس أن القوات الخاصة البريطانية ستنضم إلى نظيرتيها الأميركية والفرنسية لضرب حركة شباب المجاهدين الصومالية، ردا على الهجوم الذي شنته على مجمع (ويستغيت) التجاري في نيروبي الأسبوع الماضي. وقالت الصحيفة ان الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، طلب مساعدة لندن وواشنطن وباريس لتعطيل الحركة الإسلامية المتطرفة، ووافق رئيس الوزراء البريطاني ديڤيد كاميرون والرئيس الأميركي باراك أوباما والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند على تقديم دعم عسكري محدود، وشن عملية مشتركة لقواتهم الخاصة لاستهداف حركة الشباب.

### بعد رفض الجمهوريين اعتماد ميزانيتها.. وخلو خزائنها من الاعتمادات الضرورية لدفع الرواتب

# «النواب» يتحدى أوباما.. والحكومة مهددة بإغلاق أبوابها غداً

زعيم الأغلبية بمجلس النواب ايريك كانتور وعدد من الأعضاء بعد انتهاء النقاشات في المجلس أمس الأول (أ.ب)

مدد الجمهوريون في مجلس النواب الأميركي فترة اختبار القوة حول الموازنة ليل امس الأول وتحدوا الرئيس باراك أوباما جاعلين من شلل الدولة الفيدرالية وإغلاق أبوابها غدا اكثر ترجيحا.

وتبنى مجلس النواب بعيد منتصف الليلة قبل الماضية مشروع قانون ماليا مؤقتا يقضي بتمويل عمليات تسيير الدولة الفيدرالية حتى 15 ديسمبر، ويؤجل لمدة سنة تطبيق قانون إصلاح النظام الصحي الذي كان سيطبق في الاساس بالكامل اعتبارا من 2014، ويلغي رسما على المعدات الطبية واردا في قانون الإصلاح المذكور.

ورحب الجمهوري جون بوينر رئيس مجلس النواب قائلا ان «مجلس النواب تبنى مجددا خطة تعكس رغبة الأميركيين في الإبقاء على سير عمل الحكومة ووقف قانون الرئيس حول النظام الصحي». وأضاف: «يعود لمجلس الشيوخ ان يتبنى هذا النص من دون تأخير لمنع إقفال مؤسسات الدولة الفيدرالية». لكن النص، وبمهاجمته للإصلاح الأكثر إشكالية في الولاية الأولى للرئيس باراك أوباما، سيرفضه على الأرجح مجلس الشيوخ حيث الغالبية من الديموقراطيين الموالين للرئيس لدى عودتهم الى الاجتماع بعد ظهر اليوم.

وأعلن البيت الأبيض أمس الأول من جهة أخرى، ان الرئيس سيستخدم حق النقض (الڤيتو) في حال تبنى مجلس الشيوخ النص.

وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني في وقت سابق «اليوم اتخذ الجمهوريون في مجلس النواب قرارا سيؤدي الى إغلاق مؤسسات الدولة».

وأضاف ان الجمهوريين «قرروا انهم يفضلون تسجيل نقاط أيديولوجية عبر المطالبة بعرقلة القانون المتعلق بالقطاع الصحي».

وهذا القانون الذي تم التصويت عليه في 2010 وصادقت عليه المحكمة العليا في 2012، يطلق عليه «أوباما كير» (نظام أوباما الصحي). ويرمي الى تقديم تغطية طبية لعشرات ملايين الأميركيين الذين لا يتمتعون بأي ضمان صحي حاليا، لكن الجمهوريين يعترضون على الإلزامية القانونية التي ينص عليها والمتمثلة في إلزامية ان يكون كل أميركي مشمولا بضمان صحي اعتبارا من الأول من يناير.

وقال النائب ترنت فرانكس من حزب الشاي والمؤيد للاتجاه الذي يتبناه المسؤولون الجمهوريون «أعتقد فعلا ان ـ أوباما كير ـ سيكون المرحلة الأولى من تحويل مسار أميركا شبه الثابت الى اقتصاد اشتراكي».

وسيتعين على مجلسي الكونغرس تبني نص مشترك بحلول مساء اليوم موعد انتهاء السنة المالية 2013 وإلا فإن مئات آلاف الموظفين قد يصبحون في عطلة من دون راتب اعتبارا من صباح الغد، والى ان يصوت الكونغرس على اعتمادات جديدة لتمويل عمليات تسيير شؤون الدولة الفدرالية. وستستثنى من هذا الإجراء أجهزة القضاء والأمن القومي والعمليات العسكرية وغير ذلك من الخدمات التي تعتبر أساسية، لكن كل الحدائق والمتاحف الوطنية ستغلق أبوابها وسيتم خفض عدد العاملين في الإدارات الى الحد الأدنى. وسيكون نصف الـ 800 ألف مدني في وزارة الدفاع (البنتاغون) معنيين بهذا الأمر وقد لا يقبض العسكريون رواتبهم في الوقت المحدد.

وأمس الأول وصف وزير الدفاع تشاك هيغل موقف الجمهوريين بانه «غير مسؤول على الإطلاق». وقال من على متن الطائرة التي كانت تقله الى كوريا الجنوبية ان «وضع شعبنا في هذا الموقف لا ينم عن صفات القيادة، انه تخل عن المسؤوليات». ولتفادي أي تأخير في تسديد رواتب العسكريين، عمل الجمهوريون امس الاول على تبني نص ثان بالإجماع لضمان دفع هذه الرواتب بشكل طبيعي مهما حصل في قرار سيتعين على مجلس الشيوخ الموافقة عليه لكي يصبح نافذا. والشلل الذي قد يصيب الدولة الفيدرالية سيكون الأول منذ يناير 1996. لكن الخبرة في المواجهات المالية المتعددة في الكونغرس منذ ان استعاد الجمهوريون السيطرة على مجلس النواب في نوفمبر 2010، تدعو الى توقع مفاوضات حتى اللحظة الأخيرة اليوم. ففي أبريل 2011، وجد وضع مماثل لتمويل الدولة الفدرالية طيلة ستة اشهر حلا له قبل ساعة من الموعد النهائي، وكان ذلك عند الساعة 23 من مساء يوم جمعة.

● واشنطن ـ أحمد عبدالله و«أ.ف.ب»

**مشروع القانون المتبنى يؤجل لمدة سنة تطبيق قانون إصلاح النظام الصحي**

### بغداد لا تستبعد أن يكون الهجوم «إحدى شظايا» أزمة سورية

# 6 قتلى و35 جريحاً في سلسلة انفجارات تهز عاصمة كردستان العراق

أربيل ـ وكالات: ذكر مصدر أمني أن 6 أشخاص قتلوا وأصيب 35 آخرون في سلسلة انفجارات استهدفت امس مقرا لقوات الأمن في مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق.

وأوضح المصدر ان 5 انتحاريين حاولوا اقتحام مبنى مديرية الأمن بسيارات مفخخة بينها مركبة إسعاف، مشيرا إلى أنه أعقب ذلك اشتباك بالأسلحة النارية. ويوصف الهجوم بأنه الأول من نوعه الذي يستهدف عاصمة إقليم كردستان العراق منذ مايو 2007 حين استهدفت شاحنة مفخخة المقر نفسه في هجوم قتل فيه 14 شخصا.

ويأتي الهجوم بعد يوم من إعلان النتائج شبه النهائية بانتخابات البرلمان المحلي في الإقليم عقب فرز 95٪ من الاصوات التي فاز حزب رئيس الإقليم مسعود بارزاني بأكبر عدد من الأصوات فيها.

وحلت حركة التغيير (غوران) في المرتبة الثانية بالانتخابات لتتفوق للمرة الأولى على حزب الرئيس العراقي جلال طالباني الذي يتلقى علاجا في ألمانيا من جلطة دماغية أصيب بها نهاية العام الماضي.

من جانبها، أدانت الحكومة العراقية في بغداد الهجوم الذي استهدف مديرية الأمن في اربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، من دون ان تستبعد ان يكون الهجوم مرتبطا بالأزمة السورية، بحسب ما أفاد متحدث.

وقال علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء في تصريح لوكالة فرانس برس «ندين بشدة هذا الهجوم»، مضيفا ان «سورية أثرت علينا جميعا وليس ببعيد ان يكون (الهجوم) احدى شظايا الأزمة السورية».

# القضاء البحريني يصدر أحكاما بالسجن بين 5 و15 سنة بحق متهمي «خلية 14 فبراير»

المنامة ـ يو.بي.آي: أصدرت محكمة بحرينية امس أحكاما بالسجن تتراوح بين 5 و15 سنة بحق متهمين بالانتماء إلى ما يعرف بخلية 14 فبراير.

وذكر الموقع الالكتروني لصحيفة الوسط البحرينية أن المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة التي تتابع القضية المعروفة بخلية 14 فبراير، أصدرت أحكاما بالسجن بين 5 و15 سنة بحق المتهمين.

وفي جلسة سابقة تقدم محامو المتهمين بالقضية، التي يحاكم فيها 50 بحرينيا، 49 رجلا وسيدة واحدة، بطلب رد هيئة المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة على خطاب سلموه لها، وتضمن طلبا بتغيير هيئة المحكمة بسبب تضارب المصالح، فضلا عن تشكيل لجنة طبية للكشف عن التعذيب الذي تعرض له المتهمون.

وتتلخص التهم الموجهة إليهم في تأسيس جماعة على خلاف القانون الغرض منها الدعوى إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون، وتدريب وإعداد عناصر لممارسة العنف والقيام بأعمال التخريب والاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة، والتعدي على رجال الأمن، وكان الإرهاب من الوسائل المستخدمة في تحقيق هذه الغاية، والتخابر مع دولة أجنبية.

# الجزائر: مجموعة الـ 14 ترفض تعديل الدستور والتمديد لبوتفليقة لعامين آخرين

الجزائر ـ أ.ش.أ: أعلنت مجموعة الـ 14 رفضها تمديد الفترة الرئاسية للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لعامين آخرين وهو ما تسعى أطراف مقربة من المحيط الرئاسي الى فرضه وتهيئة الرأي العام للقبول به، ووصفت ذلك بـ «التعدي على الدستور»، كما أشارت إلى أن تعيين رئيس المجلس الدستوري السابق الطيب بلعيز كوزير للداخلية هو تعد آخر على الدستور.

وقال أحمد قوراية رئيس جبهة الشباب الديموقراطي للمواطنة إن المجموعة التي تضم 14 حزبا سياسيا أعلنت بوضوح في اجتماعها رفضها تعديل الدستور قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة وطالبت بتأجيل تعديل الدستور إلى ما بعد الرئاسيات وقررت المجموعة عقد ندوة غدا الثلاثاء لشرح موقفها حول الدعوة إلى عدم تعديل الدستور والخلفيات السياسية والأسباب القانونية التي تفرض تأجيل تعديل الدستور. فيما قالت رئيسة حزب العدل والبيان نعيمة صالحي في تصريحات لها إن المجموعة ترفض تغيير الدستور لعدة أسباب على رأسها ان التعديل سيكون بغرض التمديد لعدم قدرة الرئيس على الترشح بسبب حالته الصحية، ومن لا يستطيع القيام بحملة انتخابية لعهدة جديدة لا يحق له التمديد فهو غير مؤهل لإدارة شؤون الدولة.

وأرجأت المجموعة النقاش حول الانتخابات الرئاسية، بسبب خلاف في الموقف، حيث تعتزم بعض الأحزاب تقديم مرشحيها، ما يقطع أي احتمال لتقديم المجموعة مرشحا موحدا، لكن المجموعة توافقت على ضرورة توفير إطار نزيه لتنظيم الانتخابات الرئاسية في موعدها، وأكدت رئيسة حزب العدل والبيان أن ثمة توافقا على ضرورة العمل على فرض تغيير آلية الانتخابات، وإلا فلا جدوى من انتخابات تشرف عليها السلطة لصالح مرشحها.

وحضر الاجتماع الذي عقد بمقر حزب الفجر الجديد رئيس الحزب الطاهر بن بعيبش، والأمين العام لحركة النهضة فاتح ربيعي ورئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان ونائب رئيس حركة مجتمع السلم الهاشمي جعبوب، ورئيس جبهة الجزائر الجديدة جمال بن عبدالسلام ورئيسة حزب العدل والبيان نعيمة صالحي، ورئيس جبهة الشباب الديمقراطي للمواطنة أحمد قوراية، ورئيس حزب التجمع الوطني الجمهوري عبدالقادر مرباح، وممثلون عن حركة الوطنيين الأحرار، والجبهة الوطنية الجزائرية والحزب الجمهوري التقدمي.

وانضمت مجموعة 14 حزبا إلى مبادرات سياسية، بدأت تطرح نفسها في الساحة كقوة مناوئة لفكرة تمديد عهدة الرئيس بوتفليقة وتعديل الدستور، أبرزها مبادرة الثلاثي وزير الاتصال السابق عبدالعزيز رحابي، والضابط السابق في الجيش أحمد عظيمي والقيادي السابق في جبهة القوى الاشتراكية محمد أرزقي فراد، وفي السياق نفسه أصدر الحزب الوطني الجزائري أمس بيانا طالب فيه بعدم تعديل الدستور ورفض تمديد عهدة الرئيس بوتفليقة، وطالب بإبقاء الانتخابات في موعدها.

### «نائب الرئيس السوداني»: قنابل مولوتوف وأموال من الخارج لتنفيذ التخريب

# الخرطوم تتحدى المتظاهرين: لا تراجع عن رفع أسعار الوقود

أقارب أحد قتلى تظاهرات أمس الأول يشيعون جنازته في الخرطوم امس (أ.ب)

الخرطوم ـ وكالات: في تطور جديد في الازمة السودانية والمستمرة منذ 7 أيام تحدى وزير الاعلام السوداني احمد بلال عثمان المتظاهرين امس بقوله ان الحكومة لن تتراجع عن قرارها برفع اسعار الوقود والذي اثار احتجاجات دموية بالاضافة الى انتقادات من داخل الحزب الحاكم نفسه.

مؤكدا في مقابلة هاتفية بشأن التراجع عن القرار «لا، ذلك ليس ممكنا ابدا».

وأدت زيادة اسعار الوقود الى نحو الضعف الاثنين الماضي الى اندلاع اسوأ احتجاجات يشهدها السودان منذ تولي الرئيس عمر البشير الحكم قبل 24 عاما. وتقول السلطات ان 33 شخصا قتلوا خلال الاسبوع الماضي بينما يقول نشطاء وجماعات حقوقية دولية ان عدد القتلى 50 شخصا على الاقل معظمهم في الخرطوم.

واضاف وزير الاعلام السوداني ان السلطات اضطرت الى التدخل عندما اصبحت الاحتجاجات عنيفة موضحا بحسب قوله «هذه ليست تظاهرات.. لقد هاجموا محطات البنزين وحرقوا نحو 21 منها». وتابع بان الحكومة كانت تعلم ان «اعمال شغب» ستندلع اذا تم زيادة اسعار الوقود، الا ان رفع الدعم عن الوقود سيؤدي الى توفير مليارات الدولارات.

واضاف: «لا يستطيع اقتصادنا تحمل استمرار هذا الدعم.. علينا ان نستمر رغم اننا نعلم ان ذلك ثقيل بعض الشيء على الناس». من جانبه كشف نائب الرئيس السوداني نافع علي نافع ان الأجهزة الأمنية ضبطت سيارة مليئة بقنابل المولوتوف، كانت معدة للتخريب أثناء أحداث الشغب التي شهدتها البلاد، واتهم حزبا سياسيا لم يفصح عنه بالتورط في ذلك، كما أن هناك تنظيما له علاقة مباشرة بالجبهة الثورية على اتصال مباشر بياسر عرمان (رئيس الجبهة) خططوا لإدخال العناصر المسلحة إلى المدن ومن بينها الخرطوم.

وأكد نافع لصحيفة «آخر لحظة» أمس بالخرطوم ان السلطات الأمنية وضعت يدها على أموال أرسلت من الخارج لأحد قيادات الحزب من أجل إشعال الفتنة وتوسيع عمليات التخريب، مشيرا إلى أن المقبوض عليهم على ذمة الأحداث أقروا بتسلمهم مبالغ مالية بلغت 30 مليون جنيه مقابل حرق محطات الوقود وتدمير ونهب الممتلكات والمرافق العامة والخاصة.

وأوضح نافع أن الذخيرة المستخدمة في قتل المتظاهرين غير موجودة بالسودان ولا تستخدمها القوات النظامية، مشيرا إلى أن تشريح جثامين القتلى اثبت ذلك.

وكشف نافع عن اجتماعات لقيادات بعض أحزاب المعارضة مع بعض سفراء الدول العربية لترتيب كيفية إسقاط الحكومة، وقال «الغريب في الأمر أن أحد قيادات المعارضة قال ان شيئا من ذلك لم يحدث».

وأكد أن أهل السودان لن ينخدعوا بمثل هذه الأفعال، لافتا إلى أنه لن يستطيع أحد في الداخل أو الخارج أن يملي علينا إرادتنا وأنهم يزرعون السراب، وكل محاولاتهم باءت بالفشل، في كل الجوانب السياسية والديبلوماسية والاقتصادية.

وشدد نائب الرئيس السوداني، على استمرار الحكومة في تنفيذ منظومة الإصلاحات الاقتصادية من اجل بناء النهضة المنشودة.

في سياق متصل، صرح وزير الداخلية السوداني إبراهيم حامد بأن عدد قتلى التظاهرات وأعمال العنف الأخيرة ارتفع إلى 33 شخصا من المواطنين وقوات الشرطة بحسب الإحصاءات الرسمية للحالات التي وصلت للمستشفيات، مشيرا إلى أن الحصر مازال جاريا للحالات التي لم تتخذ إجراءات بشأنها.

ونقلت الإذاعة السودانية عنه القول ان أعمال العنف التي شهدتها التظاهرات أدت أيضا إلى خسائر في الممتلكات، حيث تم حرق 40 محطة وقود إضافة لعشرات المحلات التجارية والبنوك ومراكز الشرطة.

في غضون ذلك، نفى «حزب المؤتمر» الوطني الحاكم بالسودان وصول أي مذكرة لرئيس الحزب الرئيس السوداني عمر البشير، تدعوه للاستجابة لمطالب الشارع السوداني، وإيقاف حزمة الإجراءات الاقتصادية والأمنية فورا.

الى ذلك، احترقت 12 سيارة تابعة للسفارة الأميركية بالخرطوم، كانت متواجدة بالسوق المركزي، داخل احد محلات المزادات بالعاصمة السودانية، خلال أحداث العنف التي شهدتها الخرطوم خلال الأيام الماضية.

وقالت صحيفة «آخر لحظة» امس بالخرطوم ـ نقلا عن مصادر بالسوق المركزي ـ إن الحريق اندلع في السيارات التابعة للسفارة الأميركية، خلال أحداث شغب «الأربعاء» الماضي، وأنه كان مقررا عرضها في مزاد علني، إلا أن الحريق حال دون ذلك، موضحا أن العربات أنواعها مختلفة، وقدر حجم الخسائر بنحو 15 مليون جنيه.

**احتراق 12 سيارة تابعة للسفارة الأميركية بالخرطوم خلال أحداث العنف**

### إسرائيل تعلن عن اعتقال جاسوس «إيراني»

# «واشنطن تايمز»: إيران تخترق الموقع الإلكتروني للبحرية الأميركية بينما أوباما يتفاوض معها

عواصم ـ وكالات: اعلن جهاز الأمن الداخلي الاسرائيلي (الشين بيت) امس عن اعتقال «جاسوس» ايراني كان يحمل معه صورا لسفارة الولايات المتحدة في تل أبيب في 11 من سبتمبر الماضي.

وقال بيان صادر عن الشين بيت ان «الجاسوس» يحمل جواز سفر بلجيكيا وأرسل الى اسرائيل لصالح الحرس الثوري الايراني، مشيرا الى انه اعتقل في مطار بن غوريون قرب تل أبيب.

وبحسب البيان فإن العميل علي منصوري «تم تجنيده في وحدة العمليات الخاصة في الحرس الثوري الايراني المسؤولة عن عدد من الهجمات الارهابية في العالم».

وأوضح البيان انه خلال التحقيق فإن المشتبه به الذي يبلغ من العمر 58 عاما والذي دخل اسرائيل بهوية مزورة باسم اليكس مانس، اعترف بأن الايرانيين طلبوا منه استخدام وضعه كرجل اعمال لإقامة شركات في اسرائيل لحساب الاستخبارات الايرانية «لتقويض المصالح الاسرائيلية والغربية».

ومقابل ذلك، فإن الاستخبارات الايرانية وعدته بالحصول على مليون دولار.

الى ذلك كشفت صحيفة «واشنطن تايمز» الأميركية امس أن إيران كثفت هجماتها الإلكترونية على الجيش الأميركي في الوقت الذي كان فيه الرئيس الأميركي باراك أوباما يجري مكالمة هاتفية مع نظيره الإيراني حسن روحاني لأول مرة منذ إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر قبل 34 عاما.

وقالت الصحيفة ان هذه الهجمات الالكترونية ـ التي كانت تهدف لاختراق شبكة الكترونية سرية تابعة للبحرية الأميركية ـ بدأت في منتصف شهر سبتمبر الجاري قبيل عملية تطوير مزمعة.

ونقلت الصحيفة عن المسؤول السابق بالخارجية الأميركية وخبير الأمن الإلكتروني بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي جيمس لويس قوله إن «إيران نشيطة جدا، كما أنها أفضل بكثير مما نعتقد».

وصرح مسؤولون أمريكيون بأن الهجمات الإلكترونية التي شنتها إيران مؤخرا كانت مفاجأة، حيث «انها أظهرت أن الإيرانيين اكتسبوا قدرة أكبر مما تظنه الحكومة الأميركية».